



الاتجار في البشر

حسب التعريف المعتمد في الأمم المتحدة، يقصد بتعبير الاتجار في البشر تجنيد أشخاص أو نقلهم أو ترحيلهم أو إيواؤهم أو استلامهم بغرض استغلالهم باستخدام أساليب التهديد أو القوة (البروتوكول المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، باليرمو، 2000).

الاتجار في البشر هو نوع من أنواع الإجرام الدولي المنظم يدرّ مليارات الدولارات ويمثل الاسترقاق في العصر الحالي. وقدّرت منظمة العمل الدولية مؤخرًا، عائدات هذا الاتجار بـ 39 مليار دولار أمريكي سنويًا. يُستدرج الضحايا بالخداع أو الإكراه للاتجار فيهم بين البلدان والأقاليم، فيحرمون من استقلالهم وحرّيتهم في التنقل والخيار ويتعرضون لشتى أصناف الإساءة البدنية والنفسية. ويعد الاتجار في البشر جريمة بموجب القانون الدولي والعديد من الأنظمة الوطنية والإقليمية.

ثمة أنواع عديدة من الاتجار في البشر إلا أن المظهر الثابت فيها هو استغلال المتّجرين لضعف ضحاياهم. **الاتجار في النساء لاستغلالهن جنسيًا** - يطال هذا النوع الكثير الانتشار من الاتجار جميع مناطق العالم، إما كبلدان مصدر أو عبور أو وجهة. ويتم إغراء نساء وأطفال من البلدان النامية ومن الطبقات الفقيرة في بعض البلدان المتقدمة بعود للعمل في وظائف محترمة لدفعهم إلى مغادرة منازلهم والسفر إلى مقاصد يعتقدون أنها ستمنحهم حياة أفضل. وغالبًا ما تُؤمّن للضحايا وثائق سفر مزورة لنقلهم بواسطة شبكات منظمة إلى بلد الوجهة حيث يجدون أنفسهم عبيدًا مكرهين على العمل في الدعارة ويحتجزون في ظروف لا إنسانية حيث يعيشون في هاجس من الخوف المستمر.

الاتجار للعمل القسري - في هذا النوع السائد من الاتجار يأتي معظم الضحايا أيضاً من بلدان نامية. ويجري استدراجهم والاتجار فيهم بالخداع والإكراه حيث يجدون أنفسهم محتجزين كالرقيق لأداء أعمال مختلفة. فالرجال والنساء والأطفال يُجندون للعمل في الزراعة والبناء والخدمة المنزلية وغير ذلك من الأعمال المجهدّة.

الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال في السياحة - هذا النوع من الإجرام المنتشر في آسيا منذ سنوات عديدة بدأ الآن بالظهور أيضاً في إفريقيا وأمريكا الوسطى والجنوبية. ومن أسباب رواج هذه الظاهرة تطور السفر الجوي بكلفة متدنية وقلّة خطر التوقيف والملاحقة بالنسبة للأشخاص الذين يمارسون الجنس مع قاصرين في هذه المناطق.

الاتجار في الأعضاء - الاتجار في البشر من أجل استخدام أعضائهم، ولا سيما الكلى، هو نشاط إجرامي يشهد تنامياً متسارعاً. ونظراً لطول قوائم انتظار المحتاجين إلى أعضاء في العديد من البلدان، انتهب المجرمون هذه الفرصة لاستغلال يأس المرضى والواهبين المحتملين. ويُعرّض الضحايا صحتهم للخطر، بل وحياتهم أيضاً، نظراً إلى أن العمليات قد تجرى في أماكن سرية ولا تليها أية متابعة طبية. ومن المحتمل أن تؤدي شيخوخة السكان وارتفاع عدد الإصابات بداء السكري في كثير من البلدان المتطورة إلى اشتداد الطلب على زرع الأعضاء، فتزداد الأرباح الناجمة عن هذا النوع من الإجرام.



موارد الإنترنت

الاتجار في البشر جرم معقد يتطلب تعاوناً دولياً بين أجهزة إنفاذ القانون. ويضع الإنترنت في متناول الشرطة في جميع أنحاء العالم عدداً من الأدوات والخدمات، ألا وهي:

- على المستوى الميداني، يساعد الإنترنت بلدانه الأعضاء عن طريق تنظيم دورات تدريبية وتقديم الدعم في العمليات التكتيكية. فعلى سبيل المثال، شارك في عملية BIA التي نفذت في حزيران/يونيو 2009، 300 شرطي من كوت ديفوار وأسفرت عن إنقاذ أكثر من خمسين طفلاً عاملاً وتوقيف ثمانية أشخاص يقومون بتشغيل الأطفال بشكل غير مشروع.
- فريق خبراء الإنترنت المعني بشؤون الاتجار في البشر يجتمع سنوياً لتعزيز الوعي بالمسائل الجديدة، والترويج لبرامج الوقاية، وإطلاق برامج تدريب متخصص.
- مشروع الإنترنت، المعروف باسم مشروع الطفولة (childhood)، لمواجهة السياحة الجنسية في إطار الاتجار في البشر، وهو يهدف إلى إنشاء شراكات مع السلطات الشرطة والأطراف الأخرى في آسيا بغية تشجيع ملاحقة المستغلين وإنقاذ الضحايا.
- منظومة الإنترنت للنشرات والتعاميم تمكن البلدان الأعضاء في المنظمة من التعاون على المستوى الدولي بغية تتبع المجرمين والمشبوهين فضلاً عن تحديد مكان المفقودين أو جمع المعلومات. وتعتبر النشرة الخضراء ذات أهمية إذ يمكن للبلدان استخدامها لتنبيه الدول الأعضاء الأخرى إذا كان شخص معروف بتعداداته الجنسية على الأطفال مسافراً إلى أراضيها أو إقليمها.
- رسالة المنظمة الخاصة بتهريب البشر والاتجار فيهم (HST) توفر صيغة موحدة للإعلام عن قضايا الاتجار في البشر بين البلدان الأعضاء وإرسالها إلى قواعد بيانات الإنترنت.
- الحلول الفنية MIND/FIND تتيح لأجهزة إنفاذ القانون كشرطة الحدود أو سلطات الهجرة، استلام ردود فورية على تقصياتها بشأن وثائق السفر المسروقة أو المفقودة والمركبات الآلية المسروقة والمجرمين المطلوبين. ويمكن للمستخدمين الوصول عبر منظومة الإنترنت العالمية للاتصالات الشرطة I-24/7 إلى قواعد البيانات المذكورة المفيدة في كشف قضايا الاتجار في البشر في مرحلة مبكرة بعد الدخول إلى بلد ما.

التنسيق الدولي

يعمل الإنترنت جنباً إلى جنب مع هيئات هامة أخرى ناشطة في مجال مكافحة الاتجار في البشر، من بينها يوروجست (Eurojust) ويوروبول والمنظمة الدولية للهجرة (IOM) ومنظمة العمل الدولية (ILO) ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) ومبادرة التعاون في جنوب شرق أوروبا (SECI) ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) فضلاً عن المنظمات غير الحكومية الناشطة في هذا المضمار.



www.interpol.int

عناوين الاتصال

البريد الإلكتروني: info@interpol.int

للمسائل المتعلقة بقضايا جنائية محددة، يرجى الاتصال بالشرطة المحلية أو بمكتب الإنترنت في بلدكم.